علي ماهو والمحذوف هو المذكور ومعني التقسيم هو ضم القيود اوالشرايط الي
عام ليصير ذلك العام بانضمام كل قيد قسما مباينا للقسم الاخر او غير
مباين له باعتبار تباينها في القيود او تخالفهما فقط والمتباين بحسب العرف هو
اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصله مجملا تقسيم اللفظ
باعتبار مدلوله اولا الي قسمين ما هو مدلوله كلي وما هو مدلوله متشخص
وتقسيم القسم الاول منه الي اسم جنس ومصدر والي مشتق وفعل وتقسيم
الثاني منه الي العلم والحرف والضمير واسم الاشارة والموصولات علي وجه
تنضبط به تلك الاقسام فان تحقيقها من مزال الاقدام اللفظ اي الموضوع
مدلوله اي المعني الموضوع له فان الحاصل في العقل من حيث حصوله
فيه يعبر عنه بهذه العبارة ومن حيث انفهامه مطلقا يسمي مفهوما ومن
حيث انفهامه بانفهام غيره مدلولا ومن حيث وضع اللفظ بازائه موضوعا
له ومن حيث القصد اليه من اللفظ افادته معني اما كلي او متشخص
لان مدلوله اما ان يمتنع من فرض صدقه وحمله علي متعدد ... هو
المتشخص ويسمي جزئيا حقيقيا او لا يمتنع كذلك وهو الكلي ... ان غير
هذا التقسيم فاسد لان الالف واللام في اللفظ ... للاستغراق ...
حينئذ كل لفظ موضوع لمعني اما مدلوله كلي او متشخص ولا ... ان
مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعني فنقول مورد القسمة اللفظ
الموضوع لمعني وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلي او متشخص فمورد
القسمة اما من القسم الاول او من الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني
وان كان الثاني لا يشمل الاول قلنا معني قولنا كل لفظ اما كذا او كذا ان
كل فرد من افراده متصف باحد هذين الوصفين علي سبيل الا...
فمورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة لانه نفس مفهوم هذا ...
وما قيل في امثال هذا المقام من ان الانقسام الي الاقسام لا ... لا...
لازم للاقسام ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم الانقسام الي الاقسام ...
ويلزم انقسام الشيء الي نفسه ومقابله وانه باطل فيكون هذا التقسيم باطلا

كامثاله

كامثاله فالجواب عنه ان الانقسام المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده
الذهني والمقسم لازم لاقسامه لا من تلك الحيثية بل من حيث حصوله
العيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لازما للملزوم باعتبار اخر
كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم لزيد مثلا والاول اي اللفظ الذي
مدلوله كلي اما ذات اي ما مدلوله ذات او يقال بالتجوز باطلاق اسم الذات
والحدث على ما يدل عليهما من اللفظ وح يستقيم قوله وهو اسم الجنس
كرجل او حدث وهو المصدر انما اخرج المصدر عن اسم الجنس ليبني
التقسيم الي الفعل والمشتق اخرج عليه فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كلي
اما حدث وحده او غير حدث وحده او مركب منهما والمراد بالذات ههنا
ما لم يكن حدثا ولا مركبا منه ومن غيره منسوبا احدهما الي الاخر بالحدث
امر قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية بما اخره دال ونون كالضرب او تاء ونون
كالقتل فيخرج معني السواد والبياض لعدم التعبير ومعني الجيد والمنوال
لعدم القيام بالغير ومعناه اختصاص الناعت بالنعوت او التبعية في التحيز
اي اتحادهما في الاشارة الحسية كما في الماديات او العقلية كما في المجردات ولما كان
اعتبار التركيب بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيد اختص ذلك المركب بما
اعتبر فيه النسبة مع الطرفين فعبر عنه بقوله او نسبة بينهما لانها السبب
في وضع اللفظ بازاء ذلك المركب وذلك اي النسبة والتذكير باعتبار المذكور
او المركب المشتمل عليهما اما ان يعتبر نسبة من طرف الذات وهو المشتق
او يعتبر من طرف الحدث وهو الفعل فان قيل المراد من الذات غير الحدث
وحده كما هو ... القسم الثالث قلنا قيد وحده متعلق بغير الحدث
لا بالحدث الداخل عليه لفظ غير فلا اشكال ح ولا انقسام الي الاربعة استقر
... لكان مرددا بين النفي والاثبات بحسب المال وراجعا الي تقسيمات ثلثة
و... القسم الاخر واحتمال انقسام بعض الاقسام الي اقسام مندرجة
تحته لا يمنع الانحصار كالفعل والمشتق والمشتق يقسم بان يقال المشتق اما ان
يعتبر فيه ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة

Copyright © King Saud University